الأمم المتحدة

A/C.4/56/SR.22

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
12 February 2003
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد حاسمي ..... (ماليزيا)

المحتويات

البند ٨٩ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-65385 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥.

البند ٨٩ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع) (A/55/1024 و Corr.1؛ A/C.5/55/46 و Add.1؛ A/56/478)

١ - **السيد بوزاي** (تركيا): قال إن وفده يؤيد تأييدا كاملا البيان المقدم باسم الاتحاد الأوروبي في الجلسة العشرين للجنة. وأضاف أنه، في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، سنحت للدول الأعضاء الفرصة للنظر مفصلا في توصيات الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/305-S/2000/809). وينبغي أن يتم من دون إبطاء تنفيذ التوصيات التي تم التوصل إلى اتفاق بشأنها، ذلك أن الأحداث الأخيرة أثبتت أن الحاجة إلى عملية متعددة الأبعاد لحفظ السلام قد تبرز في أي وقت من الأوقات ولا سيما أن الحاجة قائمة إلى زيادة قدرة إدارة عمليات حفظ السلام على النشر السريع وإلى تحسين الهيكل التنظيمي لهذه الإدارة وملاكها الوظيفي، وإلى إنشاء قدرة على نطاق المنظومة للمعلومات وتحليلها.

٢ - وقال إن وفده يؤيد الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتعزيز نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية، التي تشترك تركيا في عضويتها، ويرحب بالمقترحات بإنشاء قائمة بأفراد تحت الطلب وبإنشاء قوات متماسكة قوام كل منها لواء واحد. ذلك أن في الإمكان، من أجل معالجة الأزمات الإقليمية، أن يتم بسرعة وبكفاءة وبفعالية كلفة نشر هذه الألوية إذا ما كانت مؤلفة من وحدات من بلدان من منطقة جغرافية واحدة. واسترعى في هذا السياق الأنظار إلى قوة السلام المتعددة الجنسيات التابعة لجنوب شرق أوروبا، والتي تم تشكيلها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، والتي تتخذ من بلوفديف في بلغاريا مقرا لها.

٣ - ومضى إلى القول إنه لا يتسنى تعزيز قدرة المنظمة على النشر السريع إلا إذا توفرت موارد مالية كافية. وعليه، يؤيد وفده فكرة إنشاء احتياطي استراتيجي في قاعدة الأمم المتحدة للنقل والإمداد في برينديزي بإيطاليا، ويرحب وفده أيضا بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لإعداد مقترح الميزانية ذي الصلة بالتشاور مع الدول الأعضاء.

٤ - وأضاف أن نماذج قواعد الاشتباك تستجيب لحاجة حيوية من حاجات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الميدان. هذا وأن وفده قد قدم إلى الأمانة العامة تعليقات السلطات التركية المختصة على نماذج قواعد الاشتباك، ويتطلع وفده إلى أن يتم من جديد تقديم نماذج القواعد المذكورة إلى الدول الأعضاء قبل وضعها في صيغتها النهائية.

٥ - وأردف فقال إن الشرطة المدنية ذات أهمية حاسمة لعمليات السلام: فقد نشرت تركيا ١٧٧ عنصرا من عناصر الشرطة المدنية في شتى بعثات حفظ السلام.

٦ - وقال إن وفده يشارك غيره الرأي القائل إن إدارة عمليات حفظ السلام في حاجة إلى مزيد من الموظفين. واستدرك بقوله إن من الأهمية كفالة أن تكون مساهمات الدول الأعضاء المشارِكة في عمليات حفظ السلام ممثلة تمثيلا كافيا وإن قرار مجلس الأمن ١٣٥٣ (٢٠٠١) قد مهد السبيل لتعزيز التعاون بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات على أن هذا التعاون يحتاج إلى مزيد من التحسين وأن المقترحات المقدمة في هذا الصدد، ولا سيما المقترحات التي تدعمها البلدان المساهمة بقوات، ينبغي إيلاؤها مزيدا من الاهتمام.

٧ - واستطرد فقال إن الحاجة قائمة إلى تحسين التدريب المقدم للقوات التي من المقرر أن تشارك في عمليات حفظ السلام وإن وفده يؤيد جهود الأمانة العامة المبذولة في هذا الصدد. ولاحظ في هذا الصدد أن حكومته قد أنشأت

مركزا كاملا للتدريب في أنقرة في عام ١٩٩٨. واختتم كلامه بقوله إنه يشيد بذكرى ٥٠٠ ١ من حفظة الأمم المتحدة للسلام الذين دفعوا أغلى ثمن في خدمة قضية السلام.

٨ - **السيد شودري** (باكستان): قال إن وفده يود أن يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الأردن في الجلسة العشرين للجنة باسم حركة عدم الانحياز. وإن باكستان تعتبر نفسها جهة فاعلة في عمليات الأمم المتحدة حفظ السلام لأنها تمثل أحد أقدم وأكبر وأدوم المساهمين في هذه العمليات. ويقوم التزامها بجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام ومشاركتها فيها على إيمانها بصون السلم والأمن الدوليين على نحو ما يتجسد ذلك في ميثاق الأمم المتحدة.

٩ - ومضى إلى القول إن وفده، وإن يُقدِّر الجهود التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام من أجل دعم عمليات حفظ السلام ويُقدِّر أيضا الاستعراض الشامل الذي تقوم به الأمانة العامة، فإنه ما زال لدى وفده شواغل حول عدد من المسائل. ذلك أن الأمانة العامة، في شغل الوظائف الجديدة، التي أُنشئت وفقا لتوصيات الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، لم تأخذ في كامل اعتبارها التوجيه السياسي والصادر عن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في مطلع عام ٢٠٠١. وأضاف أن بعض الوظائف المطلوبة لم تكن تتناسب أيضا مع احتياجات إدارة عمليات حفظ السلام. وأنه لم تُلبَّ على النحو المرغوب في الشريحة الأولى من الوظائف رغبات البلدان الرئيسية المساهمة بقوات. وأن المسألة لا تتمثل في تخصيص بعض الوظائف العليا لهذه البلدان ولكن تتمثل في كفالة تمثيل هذه البلدان تمثيلا متناسبا. وأن إخفاق الأمانة العامة في القيام بذلك سيكون له تأثير خطير على موقف وفده من الشريحة الثانية من الوظائف.

١٠ - وفي ما يتعلق بقوائم الأفراد تحت الطلب، قال إن وفده كان يعتقد دائما بضرورة توفير قائمة بالخبرات، لا قائمة بالأسماء، ذلك أنه لا يكون في الإمكان دائما ضمان وجود نفس الأشخاص بعد فترة زمنية محدودة.

١١ - وفي ما يتعلق بالنشر السريع للقوات، قال إن وفده يؤيد كامل التأييد توصية الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام بشأن تحديد جدولين زمنيين لعملية النشر يتراوحان بين ٣٠ و ٩٠ يوما. وأردف قائلا إنه أُتيحت للوفود معلومات كافية عن خيارات الاحتياطي الاستراتيجي تستند إليها في اتخاذ قرار ما. وإن من شأن أي طلب لمزيد من المعلومات أن يؤخر إنشاء مرافق النشر السريع، التي تعتبر حاسمة لعمليات حفظ السلام، وإنه من أجل ذلك، يحض الدول الأعضاء على أن تفسح المجال للعملية للمضي قدما على جناح السرعة.

١٢ - وقال إن عدم سداد المبالغ المستحقة الدفع إلى البلدان المساهمة بقوات أو التأخر في سدادها، الذي أثَّر سلبا على قدرة هذه البلدان، وربما على إرادتها، للمشاركة في عمليات حفظ السلام يمثل مشكلة كبيرة لم تُحل بعد. وإن من المؤسف أنه ما زال يتعين إيلاء هذه المشكلة ما تستحق من اهتمام على سبيل الأولوية. وأضاف أن وفده يعرب عن بالغ أسفه لأنه لم يتم إحراز أي تقدم بشأن نماذج قواعد الاشتباك. إذ أن من شأن وجود قواعد اشتباك غير واضحة وغير موحدة أن يمثل الفارق بين بعثة ناجحة وبعثة غير ناجحة وبين الحياة والموت.

١٣ - وقال إن اقتراح وفده المتعلق بالتعاون بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات لم يفرِّق بين البلدان الكبيرة والصغيرة المساهمة بقوات، كما لم يكن هذا الاقتراح محاولة لأن تدخل على نحو غير مباشر البلدان المساهمة بقوات كأعضاء غير منتخبة إلى مجلس الأمن. ففي حقيقة الأمر،

ميَّز الاقتراح بين مزايا واختصاصات مجلس الأمن والدور الاستشاري على الأغلب الذي تضطلع به البلدان المساهمة بقوات، و لم يسعَ الاقتراح إلى أن يحد من نطاق اختصاص مجلس الأمن بتناول أي مسألة تُعرض عليه. ومضى فقال إن غاية الاقتراح هي زيادة، لا إنقاص، قدرة الأمانة العامة على تخطيط عمليات حفظ السلام وتنفيذها.

١٤ - وأردف قائلا إن وفده يرحب بقرار مجلس الأمن ١٣٢٧ (٢٠٠٠) الذي دعا إلى تعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات. وإن القرار ١٣٣٥ (٢٠٠١)، وإن يكن خطوة في الاتجاه الصحيح، لم يقطع شوطا كافيا في هذا الصدد. ذلك أن البلدان المساهمة بقوات ترغب في المشاركة الكاملة في كل المسائل المتعلقة بالدور العملياتي لقواتها في بعثات حفظ السلام. وإن باكستان، بصفتها بلدا قد ضحى برجاله في أداء الواجب في عمليات حفظ السلام، تعرف ما يعني وضع جنودها في طريق يعرضهم للأذى. وإنها بصفتها بلدا رأى عمليات حفظ السلام تُمنى بالفشل لعدم الأخذ بالمشورة والنصائح المقدمة، تعرف أيضا الثمن الذي سيدفعه الأشخاص الأبرياء.

١٥ - وأضاف أن وفده يقدِّر الجهود التي تبذلها أغلبية أعضاء الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن بهدف زيادة التعاون مع البلدان المساهمة بقوات، ويتطلع إلى العمل مع المجلس والأمانة العامة لتعزيز التعاون المتبادل.

١٦ - **السيد دوث** (أستراليا): قال إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر جاءت تذكرة بأن الكفاح في سبيل السلام والأمن ما زال يتبوأ مركز الصدارة في أعمال الأمم المتحدة. وفي سبيل بلوغ هذه الغاية، يكون من الأهمية الحيوية أن يكون لدى المنظمة القدرة على القيام بعمليات سريعة الاستجابة وحسنة التخطيط وجيدة التنفيذ. وقال إن وفده يرحب إذا بالجهود التي تبذلها الأمانة التنفيذية من أجل تنفيذ توصيات الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام والتوصيات اللاحقة للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، تنفيذا حسن التوقيت وفعال الأثر. وأضاف أن الحاجة قائمة إلى مواصلة تعزيز مهام التخطيط والتنظيم ودعم البعثات في إدارة عمليات حفظ السلام وإلى متابعة الجهود الرامية إلى كفالة أن يكون الاتصال والتنسيق بين الميدان والمقر جيدين قدر الإمكان. ومضى فقال إنه ينبغي القيام على نحو موصول بتحسين الدعم في مجال النقل والإمداد، المقدم إلى عمليات حفظ السلام. وإن إنشاء قوات عمل متكاملة للبعثات ينبغي أن يصبح ردا قياسيا على الأزمات المعقدة، وإنه ينبغي لقوات العمل هذه أن تعمل بطريقة شفافة ومنفتحة. وإن نشر حفَظة السلام ينبغي أن يكون بحق سريعا وفعالا من أجل تحقيق أقصى قدر مستطاع من الفوائد يمكن جنيها من الزج المبكر للقوات. وإنه ينبغي فعل كل ما يمكن فعله لضمان سلامة حفَظة السلام والأفراد المرتبطين بذلك.

١٧ - وقال إن هناك حاجة إلى مواصلة تحسين نوعية المشاورات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة. وإنه، مع تنفيذ القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)، حدثت عدة تحسينات هامة وإنه يجدر، في ذات الوقت، محاكاة طرائق التشاور التي نشأت في إطار عملية حفظ السلام في تيمور الشرقية. وإنه، مع إحراز مزيد من التحسينات، سيكون من الأهمية كفالة تبسيط عمليات التشاور: أي أن الآليات التي أوجدت عوائق أمام الردود السريعة والفعالة على الأزمات ستكون خطوة إلى الوراء.

١٨ - وأضاف أن حفظ السلام ما هو إلا رد واحد من سلسلة الردود على التهديدات الموجهة إلى السلام والأمن. وأن الرد الضروري والمبرر، دفاعا عن النفس، على أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ إنما يُذكِّر بضرورة أن تتوخى

الدول جانب اليقظة والحذر وأن تكون مستعدة للرد بحزم. وإن من الضروري، في ذات الوقت، أن يكون المجتمع الدولي سباقا أكثر إلى معالجة أسباب الصراعات وأن يعمل بجد أكبر من أجل وقف الصراعات في أول فرصة تسنح له.

١٩ - وقال إن حفظ السلام لا يمكن أن يكون كامل الفعالية إلا إذا كان جزءا من استراتيجية شاملة تشمل أيضا نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع، وجزءا أيضا من عملية المصالحة والتنمية المؤسسية والاقتصادية. وبصرف النظر عن مدى فعالية أي عملية لحفظ السلام، فإن المهمة تعتبر غير كاملة ما لم تُنشأ مؤسسات مقتدرة على التصدي للتحديات السياسية والإنمائية.

٢٠ - وأكد أخيرا على الحاجة إلى الاتساق في تنفيذ توصيات الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام والتوصيات اللاحقة للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وقال إن من الضروري أن تعمل الوفود، في ما يتعلق بالجوانب المتعلقة بالمالية والموارد، بقدر من التعاون والفعالية مساوٍ للتعاون والفعالية اللذين أبدتهما في تحديد أهداف الإصلاح وأولوياته. ومن بين هذه الأهداف، قال إنه يود التأكيد على ضرورة إنشاء قدرات لدعم السياسات في وحدة أفضل الممارسات لحفظ السلام في ما يتعلق بنزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع، والشؤون الإنسانية والجنسانية وحفظ السلام.

وعلّقت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥ واستؤنفت في الساعة ١٧/٠٠.

٢١ - **السيد آر** (نيجيريا): قال إن وفده يود أن يؤيد البيان الذي أدلت به حركة عدم الانحياز. وإن هناك حاجة إلى تكييف استراتيجيات لحفظ السلام التقليدية في ضوء التهديدات الجديدة للسلم والأمن الدوليين التي يشكلها الإرهاب واستعمال الأسلحة البيولوجية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وقال إن الوضع يدعو أيضا إلى إجراءات فورية يتخذها مجلس الأمن من أجل اتخاذ القرارات التي تزود بعثات الأمم المتحدة لحفظ لسلام بولايات واضحة وقوية. كما يجب إمداد هذه البعثات بالموارد اللازمة لبلوغ الأهداف المحددة.

٢٢ - واستطرد فقال إن من الأهمية البالغة في نفس الوقت، وحتى في وجه التهديدات الجديدة، أن يتم الحفاظ على مبادئ احترام السيادة والوحدة الإقليمية وعدم التدخل، وهي المبادئ التي صمدت وثبت صحتها بمرور الزمن ولا تقل عنها أهمية المبادئ الأساسية لحفظ السلام، ألا وهي موافقة الأطراف والحيادية وعدم استعمال القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس. وسوف يتطلب الحفاظ على مثل هذا التوازن مهارة بارعة. وقال إنه يود إذا أن يعيد تأكيد الحاجة إلى إعادة تشكيل إدارة عمليات حفظ السلام لتمكينها من مواجهة التحديات الجديدة. وإن توصيات الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام والتوصيات اللاحقة للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام توفر خطوة إلى الأمام وينبغي تنفيذها على جناح السرعة.

٢٣ - وأشار مع القلق إلى أن أغلبية موظفي إدارة عمليات حفظ السلام في المقر ما زالوا يفدون من منطقتين دون غيرهما من المناطق وإلى أنه، على الرغم من أن البلدان النامية تساهم بأغلبية حفَظة الأمم المتحدة السلام فإن هذه البلدان غير ممثلة تمثيلا كافيا في هذه الإدارة. وإنه مما يؤسف له أن تعيين موظفين جدد لملء الشواغر المنشأة عملا بتوصيات الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام لم يفعل شيئا يذكر لإصلاح التوازن. وقال إن الحاجة قائمة أيضا إلى بذل مزيد من الجهود لتعميم مراعاة منظور الجنس في عمليات حفظ السلام، على نحو ما جاءت الدعوة إلى ذلك في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وقرار الجمعية العامة

٧١/٥٥. على أنه أشار مع التقدير إلى أن إدارة عمليات حفظ السلام قد حققت معدل تمثيل عاما للإناث بلغ ٣٢,١ في المائة. وإن عليها أن تسعى جاهدة الآن إلى تحقيق نسبة ٥٠ إلى ٥٠ في المائة.

٢٤ - وفي ما يتعلق باختيار قيادات البعثات، قال إنه يجب النظر في كل المرشحين، بصرف النصر عن وجود قائمة الأفراد تحت الطلب. وإن التعيينات في الوظائف العليا في الميدان ينبغي أن تمثل مستوى المساهمات بقوات لكل بلد من البلدان في البعثة مدار البحث. وأضاف أن قيادات أي بعثة ينبغي تعيينها قبل وقت كاف يسمح بمشاركتهم في المراحل الأولى لعملية تخطيط البعثة.

٢٥ - وقال إنه يجب على الدول الأعضاء أن تدفع مساهماتها المقررة إلى ميزانية حفظ السلام في الوقت المحدد ومن دون شروط. وإنه يجب عليها، من أجل سد فجوة الالتزامات الحالية، أن توفر قواتها لعمليات حفظ السلام وأن تساعد البلدان الأخرى الراغبة في فعل ذلك. وأن نيجيريا، بوصفها بلدا مساهما رئيسيا بالقوات، يساورها قلق بالغ حيال حالات التأخر في سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، مما أحدث مشقة، يمكن تجنبها، للبلدان المساهمة بقوات وبمعدات، وعطّل إلى حد كبير قدرتها على المشاركة في عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، قال إن وفده يلتمس إعادة النظر في ترتيبات الإيجار شاملا الخدمات.

٢٦ - وأعرب عن ترحيبه بزيادة حجم التشاور بين الأمانة العامة ومجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما منظمة الوحدة الأفريقية. واستدرك فقال إن هناك، من أجل متابعة هذا التعاون، حاجة إلى احترام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة روحا ونصا. وفي ما يتعلق بمنطقة أفريقيا، قال إن التعاون ينبغي أن يستهدف تعزيز قدرات البلدان الأفريقية على المشاركة في عمليات حفظ السلام، من خلال توفير المساعدة التقنية والمالية. وفي هذا الصدد، دعا الدول الأعضاء إلى الإسهام في صندوق السلام المشترك بين منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي. وقال إن المساعدة المقدمة من جانب الأمم المتحدة ستكون هي أيضا مساعدة قيِّمة في تعزيز القدرة المؤسسية لمنظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي، ولا سيما في تعزيز آليتها لمنع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها.

٢٧ - وواصل كلامه فقال إن سلامة ورفاه حفَظة الأمم المتحدة للسلام أمر يحظى باهتمام كبير لدى وفده. ويؤيد وفده إذا تدريب أفراد البعثات قبل نشرهم، ويؤيد تحصينهم. ويتطلع وفده إلى اقتراح الأمين العام المتعلق برد التكاليف إلى البلدان المساهمة بقوات التي قامت بتطعيم أفراد قواتها قبل وصولهم إلى منطقة البعثة. وأضاف أن من شأن وضع مجموعة قياسية من الطعوم وتحديد طعوم خاص بالبعثة أن يزيد في تعزيز سلامة أفراد عمليات حفظ السلام العسكريين والمدنيين على حد سواء.

٢٨ - وقال إن من غير المقبول أن تمنح عقود الشراء عموما إلى شركات في البلدان المتقدمة النمو، حتى لو لم يكن في الإمكان شراء السلع محليا فيها تقع أغلبية بعثات حفظ السلام في البلدان النامية وفيما تشكل هذه البلدان أكبر البلدان المساهمة بقوات. وعليه فإن الحاجة الملحة قائمة إلى إعادة النظر في إجراءات الشراء. ومن شأن منح شركات من مناطق البعثات عقودا أن يعزز التعاطف مع قوات حفظ السلام في هذه المناطق ودعمها.

٢٩ - واختتم كلامه بالقول إن من الواضح أن الحاجة قائمة إلى وجود إدارة لعمليات حفظ السلام تتسم بالفعالية والتركيز المناسب لتحقيق النجاح في عمليات حفظ السلام. ويجب أن تتوفر لدى الإدارة المذكورة قدرات فعالة على

استخلاص الدروس وأفضل الممارسات وهيكل فعال للعمليات وقدرة معزَّزة للاستجابة الفورية لمقتضيات العمليات.

٣٠ - **السيد بتسو** (بوتسوانا): قال إن وفده يعلق أهمية خاصة على البند موضوع النظر. ذلك أن حفظ السلام هو إحدى المهام الأساسية للأمم المتحدة، وأن صيانة السلم والأمن هي أحد مجالات الأولوية الثمانية التي حددتها الخطة المتوسطة الأجل للمنظمة. وأن العمل الذي تضطلع به إدارة عمليات حفظ السلام أمر لا مناص منه في بلوغ الهدف المتمثل في تحقيق السلم والأمن في عالم من الصراعات المتواصلة. وعلى الرغم من انخفاض عدد الصراعات وازدياد عدد عمليات حفظ السلام فإن المدنيين والنساء والأطفال والعاملين في مجال الإغاثة الإنسانية قد أصبحوا أكثر عرضة للإصابة في حالات الصراعات، وأن الاغتصاب وبتر الأعضاء قد استخدما أسلوبين لنشر الذعر وتحقيق السيطرة. إن هذه التهديدات هي أسباب قاهرة تدعو المجتمع الدولي إلى الرد عليها بقوة.

٣١ - ومضى إلى القول إنه لا توجد مؤسسات فاعلة تضمن حسن سير الأمور في حالات الصراعات التي تتلاشى فيها أدنى مبادئ الإنسانية. ذلك أن لانتهاكات حقوق الإنسان وزعزعة الاستقرار الاقتصادي أثرا شديدا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعليه، تكون إدارة مناطق الصراعات عملية معقدة تتطلب تنسيقا أوثق ومساعدة أكبر من إدارة ووكالات الأمم المتحدة جنبا إلى جنب مع إدارة عمليات حفظ السلام. ويتعين أن يظهر هذا التعاون بين كل الجهات الفاعلة العاملة في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمع والمساعدة الانتخابية وتحقيق المصالحة، وذلك من أجل دعم الجهود المبذولة لبناء سلام دائم.

٣٢ - وأضاف أنه مما يبعث على السرور أن نعلم من بيان وكيل الأمين العام بتنفيذ المرحلة الأولى من مراحل تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/55/305-S/2000/809). ورحب بإكمال إجراء التعيينات في ٨٨ وظيفة من أصل الوظائف الـ ٩٣ التي أوصى بها في التقرير المذكور، كما أعرب عن الارتياح للجهود المبذولة لتحسين التوازن بين الجنسين على شتى الصعد في إدارة عمليات حفظ السلام، مما أدى إلى تحقيق تمثيل عام بلغت نسبته ٣٢ في المائة للموظفات في الفئة الفنية. وقال إن حكومته تأمل في أن تُسفر المناقشات الجارية في اللجنة الخامسة عن بدء المرحلة المقبلة في تنفيذ توصيات الفريق المذكور. وقال إن حكومته تأمل أيضا في أن توافق الجمعية العامة على توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الداعية إلى إضافة ٩٢ وظيفة إلى ملاك إدارة عمليات حفظ السلام، لأن ذلك يعني أنه ستكون لدى الإدارة المذكورة، للمرة الأولى، إمكانية بناء قدرات إدارية. وقد أكد تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام والفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/977) الحاجة إلى تعزيز الطريقة التي تخطط بها المنظمة عمليات حفظ السلام وتنشر قواتها وتجريها وتدعمها، فضلا عن الحاجة إلى تعزيز الممارسات الإدارية داخل إدارة عمليات حفظ السلام. وقال إنه يتفق تماما مع وكيل الأمين العام بشأن ضرورة كفالة النشر السريع، لا لأنه يحول دون وقوع الكوارث البشرية فحسب ولكن لأنه يعمل على الحفاظ على الموارد في الأجل الطويل.

٣٣ - **السيد مونجان** (موزامبيق): قال إن تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/55/305-S/2000/809) سوف يقدم إسهاما حاسما إلى تعزيز صدقية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأعرب أيضا عن كامل تأييده للبيان الذي أدلى به رئيس حركة عدم

الانحياز. وأضاف أن الصراعات ما زالت تؤثر على الملايين من الناس في الكثير من المناطق في العالم، ولا سيما في أفريقيا. وتعني طبيعتها التي تزداد تعقيدا أنه يجب الاستعاضة عن الولاية التقليدية لحفظ السلام، القائمة على الرصد وتقديم التقارير، بعمليات أوسع نطاقا. وإذا ما أريد للأمم المتحدة أن تواصل صون السلام والأمن بطريقة فعالة فإن إدارة عمليات حفظ السلام تتطلب المساعدة لتعزيز إدارتها وهياكلها للتخطيط الاستراتيجي ولوضع السياسات، فضلا عن قدرتها على النشر السريع. وقال إن وفده، في هذا الصدد، يعرب عن تقديره لجهود اللجنة الخاصة المعنية بحفظ السلام، كما يعرب عن تأييده لإنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية يتولى النظر في توصيات الفريق المذكور.

٣٤ - وقال إن عمليات حفظ السلام لا يمكن أن تكون بديلا في معالجة الأسباب الجذرية للصراعات. إذ أنه ينبغي توجيه الجهود صوب تدابير وقائية تكون مصممة لمكافحة الفقر والجوع والأمراض الوبائية والتخلف وغير ذلك. ودعا جميع المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية الرئيسية وغيرها من الشركاء الإنمائيين إلى تجديد التزاماتها بالقضاء على الفقر، وإزالة الدين الأجنبي، وزيادة مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدة الإنمائية، والسماح بوصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق. وفي هذا المسعى، سوف يتم تشجيع جميع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية على العمل معا في روح من السلام والحوار من أجل تهيئة الظروف لثقافة من الوقاية كي ما تحل محل ثقافة الرد السائدة. وأضاف أن الأخذ باستراتيجيات سليمة لإدارة الصراعات وحلها ذو أهمية مماثلة وأن توصيات الفريق المذكور ذات أهمية بالغة في هذا الصدد. وأنه مما يبعث على الغبطة ملاحظة أن الجمعية العامة، بناء على تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/55/676)، قد أذنت، في القرار ٥٥/٢٣٨، بموارد إضافية تحت حساب دعم حفظ السلام. وأن وفده، في ضوء الحاجة إلى النشر السريع والموقوت لقوات حفظ السلام في الميدان، الواردة في تقرير الفريق المذكور، يلح على الحاجة إلى معالجة مشكلة ازدواج المعايير عند معالجة الصراعات في مناطق مختلفة، مع الإشارة على وجه الخصوص إلى أفريقيا. وقال إنه يجب إمداد بعثات حفظ السلام بولايات كافية وبالمستويات اللازمة من الدعم البشري والمادي والمالي والسياسي. كما أن نجاح تنفيذ توصيات الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام وتوصيات اللجنة الخاصة المعنية بحفظ السلام سوف يتطلب تحقيق معنى أوثق من الشراكة، فضلا عن إبداء لإرادة سياسية، من جانب جميع الدول الأعضاء. ورحب بزيادة التعاون بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، ودعا إلى إشراك تلك البلدان على نحو أكمل في التخطيط الاستراتيجي لبعثات حفظ السلام المقبلة.

٣٥ - وفي جهد لتحقيق الاستقرار في القارة، قال إن البلدان الأفريقية تابعت بذل مساعيها الهادفة إلى تنمية قدراتها على منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها. وبلوغا لهذه الغاية، اقترح الاجتماع الأول للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا، المعقود في أبوجا في نيجيريا في أيار/مايو ٢٠٠٠، خطة عمل وآلية تنفيذ. وإن الجماعة الإنمائية لجنوب أفريقيا، التي يرأسها بلده حاليا، تسعى، هي الأخرى، إلى سلوك طرق أكثر فعالية لبلوغ أهدافها المتعلقة بإجراءات منع نشوب الصراعات وحفظ السلام. وأضاف أن موزامبيق التي خرجت مؤخرا من ويلات الحرب عاكفة الآن على عملية بناء السلام، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بنزع سلاح المقاتلين السابقين وإزالة الألغام وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع. وتم بنجاح تنفيذ مشروع للحد من انتشار الأسلحة الصغيرة نتيجة شراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدينية وهذه المبادرة وغيرها من المبادرات التي

يجري القيام بها حاليا تشكل مؤشرا يدل على التزام بلده بتحقيق سلام وتنمية دائمين.

٣٦ - **السيد كاسوليدس** (قبرص): قال إن بلده، بوصفه دولة مرتبطة بالاتحاد الأوروبي، تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل بلجيكا باسم الاتحاد، وإن تعليقاته الأخرى سوف تقتصر على مسائل تتعلق بالمنظور الذي تنفرد به قبرص بوصفها بلد يستضيف عملية بعيدة العهد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ألا وهي قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. ومع انفضاض صفحات الأحداث المأساوية الأخيرة وبدوها واضحة للعيان في أفغانستان، لا يساور أحدا الشك في أن عمليات حفظ السلام قد اتخذت بُعدا جديدا وأنها أضحت وسائل حاسمة الأهمية في صنع السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراعات. وعليه يكون إجراء استعراض شامل لكامل مسائل عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات أمرا موضع ترحيب خاص. وقال إنه مما يدعو إلى الأسف أن بلده ما زال يمثل حالة بارزة في تقييم مزايا حفظ السلام وبيان الحاجة إلى الجمع بين حفظ السلام وبناء السلام تجنبا لحالة الجمود والركود.

٣٧ - واستطرد فقال إن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص كانت قد أنشئت في عام ١٩٦٤ عقب المحاولة الأولى التي قامت بها تركيا للتدخل في قبرص. وقد تبين أنه لا أساس من الصحة للآمال في أن تكون فترة ولاية لمدة ثلاثة أشهر كافية لحل تلك المشكلة، وأن الغزو التركي في عام ١٩٧٤ قد أرغم قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص على إجراء تعديلات هامة فقد أضحت ولايتها تشمل الآن المسائل الإنسانية والتخفيف من المعاناة البشرية التي نجمت عن الاحتلال العسكري لجزء من الجزيرة. والنتيجة التي خلص إليها الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من أن قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام ''يجب أن تكون مستعدة لمواجهة قوى الحرب والعنف الماثلة، مع القدرة والتصميم على إلحاق الهزيمة بها'' صلة وثيقة بالوضع في بلده. وأضاف أن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لم تمنح الولاية اللازمة ولا الدعم اللازم لمنع ٢٧ عاما من الاحتلال المستمر. ذلك أن البيانات التهديدية الأخيرة الصادرة عن رئيس وزراء تركيا، والرفض التركي لاستئناف المفاوضات تلبية لطلب من الأمين العام لا تبشر بالخير لاحتمالات السلام. وقال إن وفده يأمل في أن يقبل المفاوضون الأتراك ولا سيما زعيمهم السيد دانكتاش، على الاجتماع التالي مع الرئيس القبرصي السيد كليريديس، بروح تمكن من الوصول إلى تسوية عادلة ودائمة، وفقا لمعايير قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي وحقوق الإنسان ومجموعة قوانين وتشريعات وأحكام الاتحاد الأوروبي.

٣٨ - واسترعى الاهتمام إلى النتيجة التي خلص إليها الفريق من أنه ''ما من إخفاق أضر بمصداقية جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في التسعينيات أكثر من إحجامها عن تمييز الضحية من المعتدي''. ذلك أن قراري مجلس الأمن ١٣٣١ (٢٠٠٠) و ١٣٥٤ (٢٠٠١) قد سلما بأن عمليات التقدم من جانب القوات التركية تشكل انتهاكا للوضع العسكري القائم. على أن رفض السلطات التركية امتثال هذين القرارين بيَّن عجز قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص عن التدخل في أرض الميدان بطريقة فعالة.

٣٩ - وقال إن عمليات حفظ السلام الفعالة يجب أن تقوم على أساس مالي أكيد ومستقر. وكرر وفده تأكيد الحاجة إلى دفع المساهمات في حينها من دون أن يقترن ذلك بشروط. وأشار إلى أن حكومة قبرص قد تبرعت بثلث تكلفة تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وبتقديم العديد من المرافق والخدمات في الميدان. وزيادة في التعبير عن التزامها بجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام، أسهمت قبرص أيضا بأكثر من نصيبها المقرر في عمليات

حفظ السلام عموما بحوالي ٣٠ في المائة. وأعرب عن امتنان حكومته للمساهمات المقدمة من جانب دول أعضاء أخرى إلى قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وللدعم الدائم المقدم من تلك الدول إلى القوة خدمة منها لواجب صون السلم في الجزيرة. ومع ذلك فإن الوقت قد حان على حد قوله، للمضي قدما في عملية بناء السلام وتحويل القوة المذكورة من إدارة ردع إلى إدارة علاج.

٤٠ - **السيد ياب** (سنغافورة): قال إن السياق الذي تتم فيه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يتطور سريعا نحو ازدياد عدد الصراعات داخل الدول، التي تختلف أسباب نشوئها عن أسباب نشوء الصراعات ما بين الدول. ويعني ازدياد مدى تعقيد هذه الصراعات أن السلام أصعب منالا، وأنه متى أمكن نيل السلام فإنه يكون سلاما هشا يصعب استمراره. وأضاف أن عدم وضع استراتيجيات جديدة للتعامل مع هذه السيناريوهات يمكن أن يؤدي إلى تكرار بعض الإخفاقات الفاضحة التي وقعت في العقد الماضي، بما في ذلك في الصومال وهايتي. وقال إنه يجب التطرق إلى ثلاث نقاط هي قيمة نشر قوات لحفظ السلام نشيطة وموثوقة، وأهمية بناء السلام وتمويل هذه الجهود، أخيرا، أهمية تجنب انسحاب قبل الأوان من أي عملية لحفظ السلام.

٤١ - ومضى إلى القول إن الوضع الراهن في أفغانستان يشكل تحديات فريدة. ذلك أن عناصر طالبان والقاعدة، رغم انحسارها، ستظل باقية في المنطقة. وفيما تبذل الأمم المتحدة مساعي لإنشاء إدارة مؤقتة عريضة القاعدة متعددة الأعراق كاملة التمثيل فإن الحاجة إلى نشر شكل ما من أشكال القوة المتعددة الجنسيات في أفغانستان قد أضحت أكثر إلحاحا. ولا بد أن تكون هذه البعثة الهادفة إلى إقامة السلم مستعدة لمواجهة بيئة يحتمل أن تكون معادية في إطار أزمة إنسانية. ويمكن استخلاص دروس مفيدة من واقع الخبرات في تيمور الشرقية. ذلك أن نجاح القوة الدولية في تيمور الشرقية وإنشاء إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في تيمور الشرقية لاحقا قد أبرزا أهمية نشر قوة نشيطة وموثوقة لتكون رادعا قويا، ولا سيما في أرض قد تكون معادية. كما تم تبسيط وتعزيز قواعد الاشتباك لدى البعثة، بما يسمح باتخاذ إجراءات حاسمة عند نشوء أي تهديد.

٤٢ - وأضاف أن الأمر، رغم ذلك، يتطلب مزيدا من التفكير والتحليل من أجل الاستجابة للبدائل الصعبة المطروحة من مثل ما إذا كان استخدام القوة يتفق ومبدأ المضمون وما إذا كانت العمليات التي تميز المعتدين من الضحايا تتفق وأحكام القانون الإنساني. إذ أن تجربة تيمور الشرقية تقدم مثالا ناجحا يمكن أن يسفر عن حل أكثر اكتمالا في حين أن عجز حفظة السلام عن حماية أنفسهم أو من هم تحت إمرتهم في لبنان ورواندا والكونغو يسفر بالمقابل عن مآسٍ لاحقة هناك.

٤٣ - وقال إن تقسيم العمل غير الصحيح بين البلدان المتقدمة النمو، التي تقدم التمويل، والبلدان النامية التي توفر القوات، قد مثل مشكلة متعاظمة في عمليات حفظ السلام على مدى العقد الماضي وقد عبّر الممثل الدائم لناميبيا عن هذه النقطة بدقة في البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة بشأن ''متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية''، وقد نُقل عن أحد الدارسين أن قال على انفراد أن الحالة هي بمثابة ''فصل عنصري في حفظ السلام''. ومع أن استعمال هذه العبارة لا يمكن الدفاع عنه تماما، فإنه، مع ذلك، يسترعي الانتباه إلى وضع لا يمكن تحمله قطعا إذا ما أريد تطوير تقليد يقوم على المسؤولية المشتركة. وقال إنه ينبغي أيضا بذل جهود لاجتناب الاتجاه الباعث على القلق، إلى الاعتماد على ترتيبات إقليمية أو على بلدان من مناطق مخصوصة للاضطلاع بعمليات حفظ السلام. ذلك أن تلك الممارسة قد تجازف بتقويض كامل لمفهوم ''الأمن الجماعي''، الذي

يقوم عليه ميثاق الأمم المتحدة، وقد يسفر أيضا عن إجحاف بيِّن. وفيما تستطيع مناطق ميسورة الحال، من مثل أوروبا، نشر عدد كبير من القوات لبعثة من بعثات حفظ السلام لا تقوى مناطق أخرى إلا على توفير قوات غير كافية. إن الأمم المتحدة قد أنشئت لكفالة معاملة المناطق الغنية والمناطق الفقيرة معاملة منصفة ومتكافئة. وفي حين أن بعض الجهود الإقليمية لحفظ السلام قد كانت ناجحة نسبيا فإن من الواجب أن تنفذ هذه العمليات وفقا لمبادئ الميثاق، بتعاون وثيق مع الأمم المتحدة وتحت إشراف مجلس الأمن. وخلاصة القول هي إن على الأمم المتحدة الاحتفاظ بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

٤٤ - ومضى فقال عن أسباب الصراع داخل الدول وإن كانت متفاوتة فإن الموضوع الذي يشكل قاسما مشتركا هو عدم وجود إطار مُرض للمشاركة الوطنية، ويترتب على ذلك أنه لا تتوفر للمظالم السياسية أو الاقتصادية إلا بضعة منافذ للتعبير عنها، بما يؤدي، في نهاية الأمر، إلى نشوب صراع مدني. ولا تستطيع أي استراتيجية لحفظ السلام تهدف إلى إقامة سلام دائم في هذه الأوضاع تجنب تناول الأسباب الجذرية للصراع. وبذا يكون إدراج عناصر بناء السلام في أي بعثة لحفظ السلام جزءا بالغ الأهمية من أي استراتيجية تستهدف معالجة الصراعات الناشبة داخل الدول. وهذا يشمل تعزيز المؤسسات الحكومية ونمو المشاركة السياسية وتوطيد سيادة القانون، فضلا عن الإصلاح القضائي، وإنشاء قوة شرطة، موثوقة ونزع أسلحة المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. ويُعد دور السكان المحليين مركزيا في هذه العمليات، على الرغم من أن إسهام الأمم المتحدة يعد أمرا حاسما في تيسير الاضطلاع بهذا الدور. إنه ينبغي للعمليات أن تطمح إلى بناء سلام دائم وتنمية مستدامة بما يحول دون تكرار نشوب الصراعات.

٤٥ - وأضاف أن بعض أعضاء مجلس الأمن دعوا إلى تحديد المسؤوليات بين مجلس الأمن والجمعية العامة، كما دعوا إلى أن تضطلع الجمعية العامة بكامل المسؤولية عن أنشطة بناء السلام. وأراد بعض الأعضاء أحيانا التمييز بصورة جوهرية بين أنشطة بناء السلام وأنشطة بناء الدول، على أن تدخل أنشطة بناء الدول في نطاق مسؤولية الجمعية العامة. غير أن هذا التمييز لا يكون واضحا على الدوام في عمليات حفظ السلام كما هي الحال في تيمور وكوسوفو على سبيل المثال. ولا ينبغي للاستقلال أن يحدد متى يصبح نشاط بناء السلام نشاطا لبناء الدولة. ذلك أن بناء السلام نشاط ضروري بعد انتهاء الصراع (أو بعد الاستقلال) وينبغي اعتبار الأنشطة الأساسية، التي تُعين أي بلد على عدم الارتداد إلى صراع آخر فيما بعد، جزءا من جهد بناء السلام. كما أن الجمعية العامة ليست هيئة ذات صلة بالعمليات، وقراراتها ليست ملزمة. وأضاف أن بضع دول أعضاء رئيسية تُصر على وجوب نمو إسمي صفري في الميزانية العادية. وأن التنسيق بين مجلس الأمن والجمعية العامة أمر أساسي لا غنى عنه. وأن التمويل على شكل أنصبة مقررة في الوقت الراهن، المقدم من ميزانية حفظ السلام يجب أن يستمر في تمويل أنشطة بناء السلام الأساسية. وقد أشار الأمين العام إلى أن ذلك هو الحلقة الضعيفة في التمويل الطوعي لدعم برامج لا تشكل جزءا من عملية حفظ السلام في حد ذاتها، لكن عليها قد يعتمد نجاح البعثة في آخر الأمر. ذلك أن هذه المساهمات غالبا ما تُقدم متأخرة أو قد لا تقدم على الإطلاق، وهذا قد يعوق أي بعثة حين يكون النجاح قريب المنال. فمن المؤسف، كما في تيمور الشرقية مثلا، أن الاهتمام بإنشاء بعثة متابعة قد أخذ يتضاءل، وقد أصبحت الآن نشوة الاستقلال شيئا من الماضي. وأنه لا ينبغي إبطال التقدم المحرز بانسحاب، قبل الأوان، من أي وجود للأمم المتحدة ذلك أن أي جهود تالية لصلاح الأوضاع قد تكون

باهظة الثمن ومحفوفة بكثير من المشاق. إن من الأهمية تطبيق دروس الماضي. وفي معرض الإشارة إلى سلسلة من المؤتمرات المعقودة بشأن حفظ السلام في البلد مؤخرا، أعاد تأكيد التزام سنغافورة القوي بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٤٦ - **السيد أوسي** (غانا): قال إن وفده يشارك ممثل الأردن الآراء التي أعرب عنها باسم حركة عدم الانحياز. وأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قد خضعت في الأعوام الأخيرة لمزيد من التمحيص. وذلك فيما تحاول المنظمة الإفادة القصوى من مواردها لمواكبة الأبعاد الجديدة الناشئة لحفظ السلام الدولي. وقال إن المطالب الجديدة قد أدَّت إلى النظر على عجل في الآليات الدولية لإدارة فعالة وكفوءة لعمليات حفظ السلام. وقال إن وفده يرحب بالتقرير الشامل المقدم من الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/502). وقال إن استعراض إدارة عمليات حفظ السلام لعملياتها وإجراءاتها الهيكلية يُبشر بإدارة فعالة لعمليات السلام، ذلك أن الأهداف الاستراتيجية الخمسة، التي تم تحديدها بأنها تشكِّل الأساس الذي تقوم عليه جهود الإصلاح، تُعتبر أساسية لقدرة الإدارة المذكورة على أداء دورها بصفتها الداعم المؤسسي الرئيسي لإدارة عمليات السلام.

٤٧ - وأضاف أن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام وفريقها العامل قد قاما بدور قيِّم في مساعدة الجمعية العامة على استعراض جوانب متعددة من عمليات حفظ السلام على الصعيد الدولي.

٤٨ - ومضى فقال إن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، بمقتضى أحكام الميثاق، ينهض بها مجلس الأمن. على أنه كان هناك، كما بيَّنت الأحداث الأخيرة، عيوب خطيرة في عملية اتخاذ القرار في المجلس بشأن ولايات حفظ السلام، بما برزت إجراء فحص أدق للممارسات والعمليات القائمة حاليا والتي لم تعد تكفي لتلبية متطلبات العمليات المعقدة.

٤٩ - وقال إن الهدف العام لولاية أي بعثة لحفظ السلام ينبغي أن يكون كفالة اضطلاع حفظة السلام بمهامهم بمهنية ونجاح. ومن أجل تمكين المجلس من الإفادة من المشورة الفضلى بشأن تحديد ولايات عمليات حفظ السلام يُعتبر تعزيز الشراكة بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة التنفيذية أمرا أساسيا لا غنى عنه. إذ ينبغي دعوة الدول الأعضاء التي التزمت بتوفير قوات لعملية من العمليات للتشاور مع أعضاء مجلس الأمن أثناء صياغة الولاية، وهي عملية يمكن أن تترسخ من خلال إنشاء هيئة مخصصة تكون تابعة للمجلس على نحو ما نصت على ذلك المادة ٢٩ من الميثاق. وكان المجلس، نفسه، قد أكد، في قراره ١٣٥٣ (٢٠٠١)، على ضرورة أن تعزز المشاورات بينه وبين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، قدرة المجلس على اتخاذ القرارات المناسبة والفعالة والحسنة التوقيت من أجل الاضطلاع بمسؤولياته.

٥٠ - وفي هذا السياق قال إن عددا من البلدان المساهمة بقوات، بما في ذلك بلده، قد قدم مقترحات إلى المجلس تُجمل آليات لتعزيز الشراكة الثلاثية الأطراف تلك. وأثنى وفده على الانفتاح إزاء العديد من المقترحات الذي أبداه أعضاء عديدون في المجلس في الفريق العامل المعني بحفظ السلام والتابع للمجلس، وقال إنه يتطلع إلى مواصلة المشاركة الإيجابية في هذه المسألة.

٥١ - وقال إن الانطباع الذي تكوَّن في وقت مبكر من هذا اليوم، بفعل البيان الذي أدلى به أمام اللجنة عضو دائم في المجلس، هو أن المقترحات التي تم تقديمها أمام الفريق العامل من بعض البلدان الكبيرة المساهمة بقوات تستثني صغار

البلدان المساهمة بقوات أو تستثني الدول التي قدمت أشكالا أخرى من الدعم. وأضاف أن وفده يود أن يصحح ذلك الانطباع، وأن يشير إلى الإيضاحات التي جرى تقديمها إلى الفريق العامل التابع لمجلس الأمن بشأن مسائل ذات صلة طرحها بعض أعضاء المجلس، بمن فيهم ممثل العضو الدائم في المجلس الذي أشار هو إليه. وقال إن المقصود من المقترحات كان هو طلب تقديم آليات تحدد شواغل البلدان المساهمة بقوات والاستجابة لها. وقد وافق مجلس الأمن على هذه العملية في قراره ١٣٥٣ (٢٠٠١)، الذي توخى أشكالا متعددة من المشاورات، منها ما هو رسمي ومنها ما هو غير رسمي؛ وكان ما اقترحه وفده هو شكلا من المشاورات لا يستثني بأي حال من الأحوال المشاورات من جانب صغار البلدان المساهمة بقوات. وقد أكد رئيس المجلس الحاجة إلى أن تكون هناك روح من الشراكة والتعاون والثقة والطمأنينة المتبادلة بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والمجلس. وقال إن الطريقة الوحيدة لكفالة سلامة حفظة السلام وغيرهم من العاملين لدى الأمم المتحدة في الميدان والتنفيذ الناجح لعمليات حفظ السلام إنما تتمثل في تهيئة بيئة يتعزز فيها التعاون بين الأطراف المعنية.

٥٢ - وفي الختام، أعاد تأكيد التزام بلده المتواصل بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأعرب عن تطلعه لمواصلة الحوار مع المجلس بشأن أفضل السُبُل لتعزيز عملية المشاورات وإضفاء الطابع الرسمي عليها.

٥٣ - **السيدة توماس** (جامايكا): قالت إن وفدها يقف إلى جانب البيان الذي أدلى به ممثل الأردن باسم حركة عدم الانحياز. ويؤيد وفدها تأييدا كاملا التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/55/1024).

٥٤ - وقال إنها، خلال فترة تقرب من عامين منذ انتخاب بلدها عضوا في مجلس الأمن، قد أضحت على علم أكيد بمدى الحاجة الماسة إلى إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ذلك أن نجاح عمليات حفظ السلام إنما يعتمد على إرادة الأطراف المعنية، وعلى ولايات واقعية تستند إلى استراتيجية عامة حسنة الفهم ومشتركة، وعلى الاستعداد لتقديم الدعم إلى هذه الولايات من خلال توفير الموارد البشرية والمادية اللازمة.

٥٥ - ومضت إلى القول إنه، منذ اعتماد تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/305-S/2000/809)، دخلت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مرحلة إصلاح جديدة، وهي عملية شارك فيها وفدها بنشاط من خلال الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن ومن خلال اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

٥٦ - وأضافت أن وفدها قد أحاط علما بالأهداف الاستراتيجية الخمسة التي من شأنها أن تشكل الأساس للعملية الجارية لإصلاح إدارة عمليات حفظ السلام، وهي إعادة تشكيل ثقافتها للإدارة، وإعادة توجيه علاقاتها بالبعثات الميدانية، وتعزيز قدراتها على النشر السريع والفعال وتعزيز علاقتها بالدول الأعضاء وبالأجزاء الأخرى من منظومة الأمم المتحدة، وأن وفدها يتطلع إلى العمل مع الإدارة المذكورة لتعزيز هذه الأهداف. ورحَّب وفدها بأن مزيدا من تركيز الاهتمام قد انصبت خلال العام الماضي على تحسين إدارة عمليات حفظ السلام، بدءا بتعيين موظفين إضافيين لإدارة عمليات حفظ السلام، لكن وفدها أشار إلى ضرورة إيلاء اهتمام أوثق لكفالة التمثيل الإقليمي داخل تلك الإدارة، ولا سيما ما بين البلدان النامية.

٥٧ - وقالت إن وفدها يعرب عن تقديره للخطوات الإيجابية التي تم اتخاذها لتحسين التوازن بين الجنسين في الإدارة المذكورة، لكنه يظل مقتنعا بالحاجة إلى تعميم مراعاة منظور الجنس في عمليات حفظ السلام. وفيما رحبت ببعض الخطوات الإيجابية التي اتخذتها تلك الإدارة لإدراج منظور جنساني في الميدان فضلا عن المقر، قالت إن وفدها يرى إنه ينبغي فعل المزيد لتنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وأضافت أن من المخيِّب للآمال أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لم توافق على توصية الأمين العام بتعيين خبير في المسائل الجنسانية في وحدة أفضل الممارسات التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام. وقالت إن من المأمول أن توفر مناقشة أخرى، ولا سيما في اللجنة الخامسة، حلا عمليا في هذا الصدد.

٥٨ - وقالت إن مسائل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يمكن تعزيزها إلى حد كبير بتعزيز التعاون ما بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمانة التنفيذية، على نحو ما ورد ذلك في قرار مجلس الأمن ١٣٥٣ (٢٠٠١). ومنذ اتخاذ هذا القرار، اتخذ المجلس بعض الخطوات الإيجابية لإعطاء مفعول لعلاقة أكثر شفافية بين الأطراف الثلاثة المعنية. وقد ثبت أن المشاورات الناجمة عن ذلك، التي تم توفيرها بوصفها أساسا لمدخلات من البلدان المساهمة بقوات، مشاورات مثمرة ينبغي مواصلتها.

٥٩ - وأردفت تقول إن قدرة الأمم المتحدة على النشر السريع في مناطق الصراع هي واحد من مقاييس فعالية عمليات حفظ السلام. لكن من المؤسف أن المستوى المطلوب من الجاهزية لم يتم بلوغه بعد، وأن الإرادة السياسية للدول الأعضاء، ولا سيما تلك التي تتوفر لديها القدرة على توفير القوات، حاسمة الأهمية لسد الفجوة في الالتزامات البالغة الوضوح في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقالت إن المقترحات التي قدمها الأمين العام في تقريره عن تنفيذ الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/502) مقترحات تلقى إذن الترحيب.

٦٠ - وأضافت أن الحاجة إلى تلقي الدعم على المستوى الميداني في إنشاء وتنفيذ بناء سلام متماسك، وإلى استراتيجيات فعالة لمنع نشوب الصراعات ينبغي ألا تغيب عن البال في إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي هذا الصدد، يعتقد وفدها أن التنسيق الفعال بين جميع عناصر منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن مؤسسات بريتون وودز، ذو أهمية حاسمة، وأن إدراج هذه العناصر ولايات حفظ السلام قد تم التسليم به حقا بأنه أمر أساسي في استراتيجية انسحاب مناسبة في عمليات حفظ السلام.

٦١ - **السيد هيلر** (مراقب عن لجنة الصليب الأحمر الدولية): قال إن الأمم المتحدة واصلت خلال العام الماضي الاضطلاع بعمليات للإسهام في السلم والأمن في شتى أرجاء العالم في ظروف عصيبة أحيانا، وأن قوات حفظ السلام سعت إلى القيام بواجبات، من مثل الإشراف على اتفاقات وقف إطلاق النار والحفاظ على النظام وبناء السلام. وشاركت لجنة الصليب الأحمر الدولية في حوار مع أعضاء بعثات الأمم المتحدة خدمة للتعاون الفعال لصالح ضحايا العنف.

٦٢ - وقال إن هذا التعاون، على صعيد العمليات، قد اتخذ شكل محادثات ثنائية مباشرة مع المسؤولين عن حفظ الأمم المتحدة للسلام. فعلى سبيل المثال، قدمت لجنة الصليب الأحمر الدولية الدعم القانوني العملي إلى بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في ما يتعلق باستعادة رفات الجنود الذين قتلوا بين خطوط الجبهة، كما عملت وسيطا محايدا لإعادة سجناء الحرب والمدنيين عبر منطقة الحدود.

٦٣ - ومضى فقال إن التعاون في تيمور الشرقية قد مكّن لجنة الصليب الأحمر الدولية من إدارة المستشفى المركزي في ديلي قبل نقل تلك المسؤولية إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

٦٤ - وقال إن الحوار، وإن كان ضروريا، فإنه يجب، إذا ما أُريد أن يكون فعالا، أن يحترم الفروق الجوهرية بين المبادرات السياسية والعسكرية والإجراءات الإنسانية. وتعتمد مهمة لجنة الصليب الأحمر الدولية على موافقة جميع الأطراف المعنية، ومن الضروري النظر بوضوح إلى هذه اللجنة على أنها كيان محايد ومستقل ونزيه تماما في ما يتعلق بضحايا العنف، وإلا، فإن من المحتمل أن تتعرض سلامة موظفيها وإمكانية الوصول إلى السكان الذين هم في حاجة إلى خطر جسيم.

٦٥ - ومضى إلى القول إن التعاون بين الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية قد تطور تطورا كبيرا من أجل تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي. وهذا أمر بالغ الأهمية نظرا إلى أن عمليات الأمم المتحدة تُنشر أحيانا في بلدان تكتنفها الصراعات وإلى أن قوات الأمم المتحدة قد تشارك أحيانا في الصراع المسلح. ومن أجل كفالة حُسن معرفة قواعد القانون الإنساني الدولي واحترامها احتراما دقيقا، فقد رحبت لجنة الصليب الأحمر الدولية لعقد عدد من جلسات الإحاطة عن القانون الإنساني لقوات حفظ السلام قبل مغادرتها أو حين تكون قد نُشرت في الميدان. وكثيرا ما تكرر عقد هذه الحلقات التدريبية حين اقتضى تناوب وحدات القوات ذلك.

٦٦ - وأضاف أن وفود لجنة الصليب الأحمر الدولية سوف تشارك أيضا في المشروع التدريبي الجديد، الذي ابتكره معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وإدارة عمليات حفظ السلام، والذي يتناول احتياجات النساء والأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة.

٦٧ - واستطرد فقال إن هذه الاجتماعات تتيح فرصة لاستذكار قواعد القانون الإنساني الأساسية ولبيان المبادئ الأساسية لعمل لجنة الصليب الأحمر الدولية: الإنسانية والنزاهة والحيادية والاستقلالية. كما أنها تعتبر وسيلة للإعلان عن ولايات وأنشطة جمعيات الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر الوطنية التي تكاد توجد في كل البلدان التي تكون قوات الأمم المتحدة منشورة فيها.

٦٨ - وفي ختام كلمته، قال إن لجنة الصليب الأحمر الدولية سرها كثيرا أن تُدعى للتعليق على مشروع نماذج قواعد الاشتباك وتأمل في أن يكون في مقدورها الإسهام في زيادة احترام القانون الإنساني في المستقبل.

٦٩ - **السيد بوزي** (تركيا): تكلم ممارسا حق الرد، فقال إنه يرفض كليا الإشارات إلى بلده وسلطاته التي أبداها من قبل ممثل قبرص، والتي يعتبرها هو محاولة أخرى لتشويه واقع الحال في قبرص. وأضاف أن وفد جمهورية قبرص التركية سيقدم ردا رسميا إلى وفد قبرص في الوقت المناسب. وأشار إلى أن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص قد أُنشئت في عام ١٩٦٤ عقب الهجمات التي شنها القبارصة اليونانيون على القبارصة الأتراك، وهذه حقيقة موثقة تماما في وثائق الأمم المتحدة.

٧٠ - **السيد كريستوفيديس** (قبرص): تكلم ممارسا حق الرد ومشيرا إلى أحداث عام ١٩٦٣، فقال إن رأي الأمين العام في ذلك الوقت كان هو أن سياسة زعماء القبارصة الأتراك تمثلت في تجنُّب الأوضاع التي يتعين فيها على أفراد الطائفتين العمل والعيش معا، وأنه كان من غير المحتمل، لالتزام زعامة القبارصة الأتراك بالفصل المادي والجغرافي بين الطائفتين باعتبار ذلك هدفا سياسيا، تشجيع أنشطة من جانب القبارصة الأتراك يمكن أن تُفسَّر على أنها بيان لمزايا سياسة الدمج.

٧١ - وأشار إلى أن ما يسمى الجمهورية التركية لشمال قبرص كيان غير قانوني أنشأته تركيا لتعزيز أهدافها التوسعية في قبرص وأن مجلس الأمن قد شجب إنشاء هذا الكيان في قراريه ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤). وقال إن تركيا هي البلد الوحيد الذي اعترف بالجمهورية التركية لشمال قبرص. والممارسة المتكررة من جانب تركيا والمتمثلة في تعميم رسائل من ممثل ما يسمى الجمهورية التركية لشمال قبرص بصفتها وثائق صادرة عن الأمم المتحدة ما هي إلا إساءة استعمال للامتياز الذي تتمتع به تركيا بصفتها عضوا في الأمم المتحدة وما هي إلا انتهاك لهذين القرارين. وكون تركيا تواصل احتلالها العسكري لجزء من قبرص في انتهاك سافر للقانون الدولي ولعدد كبير من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن لا يُنشئ حقوقا، ذلك أنه لا يوجد في قبرص إلا دولة واحدة هي جمهورية قبرص، التي يعترف بها جميع أعضاء الأمم المتحدة. وأضاف أن تركيا تُحسن صنعا إذا هي أصغت لنداء المجتمع الدولي والأمم المتحدة وقبلت بتلك الحقيقة، وإذا ما سحبت قوات الاحتلال العائدة لها من أراضي قبرص وإذا ما سمحت لشعب قبرص، القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين على حد سواء، بالعيش في سلام ورخاء.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.